

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٥٤

الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به
ممثل مصر بعد ظهر أمس نيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد تعهدنا بالأمس بالتضامن مع نضال الشعب
الفلسطيني عندما احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب
الفلسطيني. وأعاد رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، الدكتور
جاكوب زوما، التأكيد في رسالته للتضامن على التزام
جنوب أفريقيا تجاه الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل
التحرر وتقرير المصير.

وفي بداية هذه الدورة للجمعية العامة، قدم قادة
العالم من كل مكان ليؤكدوا الدور المركزي للأمم المتحدة
في التداول بشأن الشؤون العالمية وحلها. كما أكد القادة
على الدور المركزي للمنظمة في حل النزاعات بالوسائل
السلمية. وجنوب أفريقيا، بوصفها مستفيدة من العمل
الشاق للمجتمع الدولي، تتفق تمام مع ذلك التأكيد.

ولذلك، ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز شرعيتها
ووحدة جهودها لتسريع محاولات تخليص شعب فلسطين من
الاحتلال الإسرائيلي اللاإنساني. كما نأمل أن تفكر الأمم

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/65/35)

تقرير الأمين العام (A/65/380 و A/65/380/Add.1)

مشاريع القرارات (A/65/L.14 و A/65/L.15)

(A/65/L.16 و A/65/L.17 و A/65/L.24)

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم
بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن
تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/65/380
و A/65/380/Add.1) والذي يؤكد مقولة أن السلام بعيد
المنال حقا وأنه لا يزال حلما بعيدا لشعب فلسطين. ونأمل
أن تولد مناقشة اليوم زحما لإيجاد حل سلمي لقضية فلسطين
وأن تعزز هذا الزخم.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ونلاحظ بقلق بالغ إظهار إسرائيل ازدراءها لعملية السلام، وهو ما يبينه الاستمرار في بناء المستوطنات وإعلانها عن خطط لبناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية. وبالاستمرار في بناء هذه المستوطنات، تعجل إسرائيل بتغيير التركيبة الديمغرافية والمركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها. ولإنقاذ عملية السلام، ندعو إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات، حيث أن ذلك سيظهر اهتمامها الجدي بإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. ونؤيد أيضا جهود الوساطة التي يضطلع بها العالم العربي، ومصر على وجه الخصوص، لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس والوحدة الداخلية الفلسطينية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الوحدة الفلسطينية ستستخدم مصالح الشعب الفلسطيني بشكل أفضل.

ومما يثلج صدر جنوب أفريقيا التقدم المطرد في برنامج بناء الدولة الذي تنفذه السلطة الفلسطينية، وفقا لاستراتيجية رئيس الوزراء فياض. وفي هذا الصدد، نقدر جهود مجتمع المانحين الدولي لدعم الاستراتيجية. كما ندعو أصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم الدعم لتنفيذ المبادرة واستدامتها.

وبخصوص الأمن، نرحب بجهود المجتمع الدولي لتحسين قدرة المؤسسات الأمنية الفلسطينية.

وإصدار السلطات الإسرائيلية لقرارها في حزيران/يونيه بتخفيف الحصار على غزة بالسماح بالدخول غير المقيّد لجميع المواد باستثناء تلك المدرجة في قائمة منشورة بالمواد العسكرية وذات الاستخدام المزدوج، لم يغير الحالة تغييرا إيجابيا حيث أن مواد البناء، والمصنفة أساسا باعتبارها ذات استخدام مزدوج، هي التي تهمس الحاجة إليها لإعادة البناء في غزة. والحصار المفروض على غزة يؤثر تأثيرا سلبيا

المتحدة بشكل محدد، خلال هذه الدورة، في فعالية جهودها الجماعية من أجل حل قضية فلسطين. وما برحت جنوب أفريقيا تقف بثبات في دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، بما يتماشى مع الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية تتعايش في سلام مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا هو الحل المستدام الوحيد للصراع.

وما فتئنا نؤيد إيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تماشيا مع إرادة المجتمع الدولي، كما تعبر عنها العديد من مبادرات السلام مثل خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وندعو إسرائيل إلى احترام روح هذه القرارات والالتزام بأحكام جميع الصكوك القانونية الدولية الأخرى. وعدم القيام بذلك، مثلما هو الحال منذ سنوات طويلة، هو بمثابة انتهاك للقانون الدولي. وعلى الرغم من جميع تلك المبادرات، تواصل إسرائيل احتلالها للأرض الفلسطينية بحرية، لتقوض بذلك مصداقية الأمم المتحدة بصورة متعمدة.

عندما بدأت الأحداث المباشرة بين إسرائيل وفلسطين في أيلول/سبتمبر، روادنا الأمل جميعا أن تؤدي إلى إحراز تقدم هادف، يقود إلى إحلال السلام الدائم وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء. غير أن عدم تجديد إسرائيل للوقف الاختياري لبناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة أوجد عقبة أمام ذلك التقدم. وتعتبر جنوب أفريقيا وقف بناء المستوطنات التزاما وافقت عليه إسرائيل بالفعل خلال مفاوضات السلام السابقة، بما فيها مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي شاركت جنوب أفريقيا فيه.

لإيجاد حل. وينبغي للأطراف ألا تنسى أبداً أن السلام في مصلحة الفئات المغلوبة على أمرها لأقصى درجة، بما في ذلك النساء والأطفال.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): من المناسب تماماً أن تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين، بالنظر إلى أهمية القضية للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما في هذا المنعطف الحرج الذي تمر به عملية السلام. فقد جاء انتهاء وقف إسرائيل الاختياري لبناء المستوطنات في أيلول/سبتمبر ليضع البداية الهشة للمفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على المحك بشدة وفي وقت مبكر. وعدم تمديد الوقف الاختياري للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تردد من أنباء عن أعمال إنشائية نفذت بعد ذلك جعلنا استئناف المفاوضات أمراً في غاية الصعوبة حيث أن هذه الأنشطة تقضي على جدوى حل إقامة دولتين. ومن غير المعقول أن نتوقع أن يواصل الفلسطينيون التفاوض فيما يجري تغيير الواقع تغييراً عميقاً، يخشى البعض أن يكون تغييراً لا رجعة فيه. وهذا الأمر يدعو إلى القلق بشدة فيما يتعلق بالقدس الشرقية والمستوطنات الصغيرة والمتوسطة الحجم المبنية في عمق أراضي الضفة الغربية. وعليه، فإن وقف إسرائيل التام للأنشطة الاستيطانية، في الظروف الحالية، ليس التزاماً قانونياً فحسب، ولكنه أيضاً شرط ضروري لاستمرار المفاوضات وفرص نجاحها.

والبرازيل تشيد بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وعدد من أصحاب المصلحة الآخرين لاستئناف المفاوضات المباشرة. ونشيد كذلك بالصبر المثير للإعجاب الذي يظهره الفلسطينيون. ونأمل أن تغتنم إسرائيل هذه الفرصة وتحمي الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات، وحتى وإن لم يكن هناك سبب لذلك سوى أن الوضع القائم غير مستدام حقاً على النقيض مما قد يعتقده البعض. كما أن الوضع القائم

على الحياة الاقتصادية للفلسطينيين حيث أنه يحد بشدة من أنشطتهم التصديرية.

وبالتالي، تسهم هذه الأعمال في غزة وغيرها من الأراضي المحتلة بشكل مباشر في زيادة معدلات البطالة والفقر، ومن ثم فإنها تؤثر على التمتع الكامل بالحريات الاجتماعية والاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، ندين أيضاً اجتثاث أشجار الزيتون وسرقة المعدات الزراعية على يد المستوطنين الإسرائيليين، وهي أشياء ذات أهمية بالغة للاقتصاد الفلسطيني.

وجرى التعهد بتقديم ثلاثة ملايين دولار لمشاريع في غزة من خلال آلية الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وستسهم المشاريع التي اقترحتها الدول الثلاث بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعب فلسطين، وخاصة الفلسطينيين المقيمين في غزة.

وعلى الصعيد الإنساني، ناشد إسرائيل تخفيف القيود على الدخول إلى غزة، وخاصة للمنظمات الإنسانية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، يسعدنا انتهاء المنظمات الإنسانية من إعداد النداء الموحد لعام ٢٠١١ والمقرر تقديمه في بروكسل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وختاماً، ندعو الأطراف إلى عدم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تعرض المفاوضات للخطر وإلى التركيز، عوضاً عن ذلك، على اتخاذ تدابير لبناء الثقة تفضي إلى استئناف مفاوضات السلام. ونعرب أيضاً عن دعمنا لعملية السلام ونحث الأمين العام، وكذلك المجموعة الرباعية والمؤسسات الأخرى التابعة لبلدان، على مواصلة تشجيع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات. وندعو الأطراف، وهذا هو الأهم، إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة

لاستعادة حرية الحركة للأشخاص والبضائع. والرفع الكامل للحصار، دون المساس بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، أمر حيوي للسماح بعودة الحياة في غزة إلى طبيعتها وتنفيذ أعمال التعمير.

ومن جانبنا، سنستمر، بقدر الإمكان، في تقديم المساعدة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. وفضلا عن تعاوننا الثنائي، فإننا نشارك في مشروع في إطار منتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا لإعادة بناء أجزاء من مستشفى القدس في غزة، وذلك بموارد مخصصة من صندوق المنتدى.

إن الوقت لم يفت بعد لعكس مسار المأزق الحالي وبدء التحرك بجدية صوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق رؤية قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. غير أن النجاح يتطلب فطنة وشجاعة سياسيتين وتمسكا حقيقيا بالسلام المستدام. ويجب على زعماء الجانبين، وخاصة إسرائيل، الطرف الأقوى، أن يكونوا على مستوى التحدي. وستكون جائزتهم الاعتراف الدائم بإنجازهم الرائع ليس من قبل مواطنيهم فحسب ولكن أيضا من جانب المجتمع الدولي.

السيد لوليشكي (المغرب): سيدي الرئيس، أود، بداية، أن أقدم لكم بالشكر على عقد هذا الاجتماع الهام لتدارس التطورات التي شهدتها قضية فلسطين خلال الفترة الأخيرة. كما أود أن أهنئ السفير عبد السلام ديالو، الممثل الدائم للسنغال، على انتخابه رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك خلفا لزميله السفير بول بادجي الذي أدى خدمات جليلة للقضية الفلسطينية خلال رئاسته.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة، تحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهي مناسبة نستحضر فيها التزام الأسرة الدولية بتمكين

خطير، حيث أنه يخدم أغراض الجماعات المتطرفة من الجانبين والتي تسعى إلى تقويض عملية السلام.

وندين بشدة جميع أعمال العنف التي يرتكبها أي طرف؛ ولكن الإدانة غير كافية. ويجب على إسرائيل ألا تتغاضى عن المستوطنين الضالعين في شن هجمات على الفلسطينيين أو مضايقتهم، ولا بد أن تحاكمهم بصورة نشطة. ويجب أن يتوقف إطلاق الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل ويجب على القوات الإسرائيلية ألا تأتي برد فعل غير متناسب.

ويجب على السلطة الفلسطينية، من جانبها، مواصلة إحراز تقدم في حفظ القانون والنظام في المناطق الخاضعة لولايتها. وكسر النمط القديم للصراع أمر أساسي للحيلولة دون استئناف الصراع المسلح بين إسرائيل وغزة وتصاعد أعمال عنف الشوارع في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وفي سياق تحقيق رؤية قيام دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة، ينبغي للفلسطينيين مواصلة التصدي لتحديين رئيسيين، وهما، تجاوز الانقسامات الداخلية وتعزيز الحكم الديمقراطي. وندعو الجماعات الفلسطينية كافة إلى إعادة بناء الوحدة والتي من دونها سيكون من الصعب جدا إقامة دولة. ونشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الوزراء سلام فياض لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية وفعالة في جميع أنحاء الأراضي، ونعرب عن دعمنا الكامل لها. وإلى جانب تدابير أخرى، يجب على إسرائيل دعم هذا المسعى بشكل نشط عن طريق نقل المزيد من الأراضي إلى سيطرة السلطة ومواصلة تخفيف القيود على التنقل في الضفة الغربية.

لا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة مصدرا للقلق البالغ. وتخفيف الحصار أمر طيب، ولكن إمكانية الحصول على السلع الأساسية مازالت غير كافية بوضوح. ومما يدعو إلى القلق العميق أن نقر مرة أخرى بأنه لم يُحرز تقدم كاف

المناسبتان مؤشرا بليغا لحسن نية الجانب العربي في المساعدة على إعطاء فرصة أخرى للسلام.

تتمن المملكة المغربية المجهودات المتواصلة التي يقوم بها الرئيس أوباما لتهيئة الظروف المناسبة لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح. كما تتمن المواقف التي أعلنها الرئيس الأمريكي في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن حقوق الفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة في أفق زمني محدد (انظر A/65/PV.11)، وفي نفس الوقت ندعم الأطراف الدولية الأخرى لترجمة هذه الرؤيا على أرض الواقع.

لقد أبدت القيادة الفلسطينية في كل مراحل النزاع شجاعة وواقعية ومثابرة أعطت الدليل على أنها شريك حقيقي وجدّي في عملية السلام وذلك بالرغم من المآسي والإحباطات المتتالية. كما أعطت الدول العربية من خلال مبادرتها للسلام الدليل القاطع على تجاوزها مع تطلعات المجموعة الدولية وطموحات دول المنطقة في العيش في سلام واستقرار وطمأنينة. ويكفي استحضار مفاهيم هذه المبادرة للإقرار بأن الدول العربية قد اضطلعت بمسؤولياتها التاريخية تجاه الأجيال الحاضرة والقادمة وتجاه المجموعة الدولية.

بمقابل هذه المبادرة الشجاعة وكل المجهودات الدولية المتواصلة، واصلت إسرائيل تنفيذ إجراءات تندرج في سياق سياسة فرض الأمر الواقع، واستباق نتائج المفاوضات المتعلقة بالمسائل الجوهرية مما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدية التزام السلطات الإسرائيلية بحل الدولتين.

وهكذا واصلت إسرائيل رغم ادعاءات التجميد المعلن عنها، حملتها الاستيطانية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بما فيها القدس الشرقية، وذلك في محاولة لضم المزيد من الأراضي بالقوة. وبالتزامن مع ذلك تواترت التصريحات الإسرائيلية بشأن بناء المزيد من الوحدات

الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وتطلعاته في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد سئم الشعب الفلسطيني تعاقب السنوات دون أن يرى أفقا زمنيا لتحقيق كيانه الوطني. لقد سئم الشعب الفلسطيني وضعية الاحتلال التي يعيشها منذ عشرات السنين مع ما تجلبه من عدوان وتخريب ومآسي إنسانية. لقد سأم الشعب الفلسطيني الانتظار: انتظار المفاوضات التي لا تبدأ إلا لتقطع ولا تستأنف إلا لتؤجل. انتظار تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تعاقب وتتراكم دون مفعول على الواقع اليومي لملايين الفلسطينيين. وأخيرا انتظار تفعيل المبادرات والالتزامات الدولية التي تتضمن كل مقومات السلام العادل والشامل التي حصل حولها توافق المجموعة الدولية بأسرها.

إننا حينما نقيم ما عرفته القضية الفلسطينية من تطورات خلال الفترات السابقة، نسجل بانشغال استمرار التناقض الصارخ بين المجهودات التي تقوم بها الأسرة الدولية لاستئناف عملية التفاوض، والتطورات الخطيرة على الأرض التي تهدف من ورائها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال إلى فرض وقائع جديدة على الأرض في سعي متواصل لعرقلة استئناف حقيقي للعملية السلمية.

انطلاقا من موقفها المبدئي والاستراتيجي المرجح لخيار السلام كما ترجمته مبادرة السلام العربية وزكته قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها في عملية السلام، دعمت المملكة المغربية من خلال لجنة مبادرة السلام العربية، الديناميات الإيجابية التي خلقتها جهود الرئيس أوباما بتشجيع الجانب الفلسطيني على المشاركة في المحادثات غير المباشرة في شهر آذار/مارس من هذه السنة، وبعد ذلك في المحادثات المباشرة التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بواشنطن تحت رعاية الإدارة الأمريكية. وشكلت هاتان

إن الوضع الإنساني المتفاقم في قطاع غزة يستدعي من السلطات الإسرائيلية القيام على الفور ودون شروط وعلى نحو كامل برفع حصارها غير القانوني المفروض عليه وفتح جميع المعابر الحدودية الإسرائيلية للسماح بحرية تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل دائم وبلا قيود، وذلك وفقاً للقانون الإنساني الدولي ولقرارات الشرعية الدولية.

إننا إذ نشتم المجهودات التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا المجال، فإننا نعيد التأكيد على التفويض الممنوح لها وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) لعام ١٩٤٩ وعلى عدم المساس بولايتها أو مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملياتها إلى أن يتم حل قضيتهم بصفة مرضية ونهائية.

إن طريق السلام في الشرق الأوسط كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس في رسالة وجهها إلى المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ "بمير، وجوبا، عبر حل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، المتعايشة في أمن وسلام مع دولة إسرائيل، في ظل الشرعية الدولية، وعن طريق مفاوضات مباشرة لا يعيقها تعنت أو تصعيد، أو إجراءات أحادية غير مشروعة، من شأنها تقويض المسار التفاوضي، وتبديد بارقة الأمل في السلام، والزج بالمنطقة في نفق مظلم".

ومن هذا المنطلق، توجه جلالة الملك بتلك المناسبة بـ "رسالة أمل وتعقل للتفاوض الجاد، استجابة للإرادة الدولية، باعتباره السبيل القويم لاستتباب الأمن لكافة شعوب المنطقة، وتجاوز مظاهر العنف والتطرف، التي تذكى حالة عدم الاستقرار، وتقلص فرص التنمية الاقتصادية

الاستيطانية، بدءاً بالإعلان في آذار/مارس الماضي عن الموافقة على بناء ٦٠٠ ١ وحدة استيطانية في القدس الشرقية، بعد بضعة أيام فقط على موافقة الجانب العربي على مواصلة المحادثات غير المباشرة، ووصولاً إلى قرار بناء ٣٠٠ ١ وحدة أخرى في القدس الشرقية وتشريع إسرائيلي جديد يحدد شروطاً للانسحاب من القدس الشرقية والجولان السوري المحتل.

بخصوص مدينة القدس التي تحظى بمكانة محورية في أي حل للقضية الفلسطينية، واصلت إسرائيل سياسة تهويد هذه المدينة المقدسة وضمها وتهجير سكانها بدم منازلهم ومصادرة أملاكهم. كما واصلت تنفيذ مخططاتها الاستفزازية لمشاعر المؤمنين باستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية ومن ضمنها الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه. والمساس بحقوق المصلين في الوصول الآمن غير المقيد إليه. كما يندرج استهداف مواقع إسلامية أخرى كأسوار القدس، ومقبرة مآمن الله، والحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، في إطار نفس السياسة التي لا تؤدي سوى إلى تأجيج التوترات والحزازات الدينية في المنطقة.

إن المملكة المغربية، التي يترأس عاقلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تؤكد من جديد تضامنها التام ووقوفها الفعال بجانب الشعب الفلسطيني إلى حين تحقيق مبتغاه في إقامة دولته الوطنية، كما تعبر المملكة عن انشغالها البالغ والعميق وإدانتها لكل الممارسات والأعمال التي من شأنها المساس بالوضعية الخاصة لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا السياق أود التذكير بالنداء الذي وجهه صاحب الجلالة لإقامة تحالف عالمي بين كل القوى الملتزمة بالسلام والتسامح والتعايش، إنقاذ مدينة القدس، رمز السلام ومهد الديانات السماوية.

وعموازة ذلك، تعرّثت المفاوضات المباشرة التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر من هذا العام، بهدف التوصل إلى تسوية للصراع في غضون سنة واحدة، نتيجة قرار إسرائيل إنهاء الوقف الاختياري الجزئي للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وعدم التقدم على طاولة التفاوض جعل بعض الفلسطينيين يشكّون في جدوى المفاوضات، ويفكّرون في مسارات بديلة للحلّ القائم على وجود دولتين. وتعتقد النرويج اعتقاداً راسخاً بأنه ليس هناك بديل للمفاوضات، ولكن إذا أردنا استعادة ثقة الفلسطينيين بالعملية السياسية، فيجب أن تتحسنّ الحالة الميدانية. وهذا يشمل إنهاء النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية، عملاً بمقتضيات خارطة الطريق. كما يشمل جهود إسرائيل لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين النمو الاقتصادي والمستويات المعيشية في الأراضي المحتلة.

وقد بذل مجتمع المانحين قصارى جهده للوفاء بالتزاماته بعملية بناء الدولة الفلسطينية، على الرغم من التحديات الناجمة عن الانتكاسة المالية العالمية. ويمكن للنرويج، بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة، أن تؤكد عزم مجتمع المانحين على المساهمة في عملية بناء الدولة الفلسطينية قبل موعد إنجازها عام ٢٠١١. لكنّه يجب علينا، في الوقت نفسه، توجيه كلمة تحذيرية: فالدعم المالي المتواصل للمؤسسات الفلسطينية يعتمد على عملية سياسية ذات مصداقية. وبدون أفق سياسي وجدول زمني واضح، سيصبح تبرير مستويات عالية من المساهمات أمراً أكثر صعوبة.

وفي ما نحن نتطلّع إلى عام ٢٠١١، فإننا مطمئنون إلى أنّ الجهود ستتواصل وفق الخطة، لبناء مؤسسات فلسطينية والتحضير لإقامة الدولة. والجدول الزمني لإنجاز المفاوضات بحلول أيلول/سبتمبر من العام المقبل لا يزال

والاجتماعية، وتقلل من وزن ومكانة منطقتنا في منظومة التعاون الدولي“.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يبدو أننا نصل كل سنة إلى منعطف دقيق في الشرق الأوسط. وبنظرة إلى الوراء، نجد أننا ننتهي كل سنة إلى فرصة ضائعة. لكنّ النرويج تريد أن تؤكد أنه يمكن لعام ٢٠١١ أن يشكّل مرحلة هامة في عملية السلام.

إنّ هيكل الدولة الفلسطينية آخذ في النشوء، ومن المقرّر إنجازها بحلول آب/أغسطس من العام المقبل. والجدول الزمني الممتدّ سنة واحدة للمفاوضات المباشرة سينتهي في الوقت نفسه تقريباً. وهذان المساران - مسار بناء الدولة والمسار السياسي - مشمولان في الحلّ القائم على وجود دولتين. وقد نشهد في نهاية المطاف يوم نشوء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد كان المسار التصاعدي - عملية بناء الدولة - ناجحاً. والمؤسسات الفلسطينية المتزايدة القوة قائمة في ظلّ قيادة رئيس الوزراء سلام فياض. فالسلطة الفلسطينية تُقلّص الإنفاق وتُخفّض العجز. والاعتماد على المعونة الخارجية يتناقص بنسبة ثابتة، ويتواصل استبدال الفساد والمُحاباة بالشفافية والمساءلة. وهناك شعور متزايد بالأمن وسيادة القانون في المجتمعات الفلسطينية المحلية في الضفة الغربية. والمجتمع الفلسطيني يتطور على جميع الجبهات، ولدى الفلسطينيين ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ التغييرات الجارية اليوم تحمل وعداً بمستقبل أفضل.

إنّ العملية ناجحة إلى حدّ جعل البنك الدولي يذكر، في تقريره إلى مجتمع المانحين في أيلول/سبتمبر من هذا العام، أنّ السلطة الفلسطينية الآن ”في وضع جيد لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب“.

الوزارية لمبادرة السلام العربية في بيانها، وآخرها البيان الصادر عن اجتماعها بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، برئاسة دولة قطر، في مدينة سرت، في ليبيا، قبيل القمة العربية الاستثنائية.

وهناك إجماع دولي على أنّ حلّ القضية الفلسطينية يأتي من خلال وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. ولكنّ توسيع إسرائيل للمستوطنات، ولا سيما حول القدس الشرقية، يقوّض فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، ويهدّد تواصل الأراضي الفلسطينية، بصفته أحد المقومات الأساسية للدولة. ولئن كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى تبرير توسيع الاستيطان بما تُسمّيه النمو الطبيعي، فإنّ هذا المفهوم مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه استيطان غير قانوني أصلاً، وليس نمواً طبيعياً. فالسياسة الإسرائيلية تشجّع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز الحكومية، وتشجيع نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي الفلسطينية، بما يخالف القانون الدولي. ومن جهة أخرى، لا ينبغي أن يُخدع المجتمع الدولي بما يُسمّى التجميد المؤقت للاستيطان، بل لا بُدّ من وقف الاستيطان، وتفكيك جميع المستوطنات المنشأة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إنّ إحلال السلام الدائم والشامل والعاقل في منطقة الشرق الأوسط، لا يكون إلاّ مبنياً على مبدأ الأرض مقابل السلام، والمرجعيات المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فضلاً عن مبادرة السلام العربية، التي يُعاد النظر فيها بسبب فقدان الثقة بالنوايا الإسرائيلية.

وتكرّر دولة قطر رفضها القاطع للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة، ومحاولتها تغيير

قائماً. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون عام ٢٠١١ السنة التي يتمّ فيها حلّ الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية.

السيد فلامرزي (قطر): أودّ في البداية أن أُحيي

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، على الجهود التي تبذلها لإبراز معاناة هذا الشعب، جرّاء الممارسات الإسرائيلية الظالمة. كما أودّ أن أتقدم بالشكر إلى سعادة السيد بول بادجي، على قيادته النيرة لأعمال اللجنة. وأضمّ صوت وفد بلادي إلى بيان ممثل مصر باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

وعلى الرغم من الجهود الجادة التي قام بها المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية، والدول الراعية لعملية السلام، للدفع بهذه العملية، والتي أدّت في بداية الأمر إلى سير المفاوضات غير المباشرة، وانطلاق المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فإنّ تعنت الجانب الإسرائيلي وتماديّه في بناء المستوطنات، وعدم اكتراثه بالنداءات الدولية، التي تدعوه إلى وقفها، لتنشيط العملية التفاوضية، حال دون تحقيق أيّ تقدم ملموس حتى الآن. وقد أظهرت الدول العربية الرغبة الجادة في السلام، وهيأت مناخاً ملائماً لتحفيز مفاوضات السلام. غير أنّ ذلك لن يستمرّ إلى ما لا نهاية.

لقد وجّهت دولة قطر باسم الدول العربية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رسالة إلى الوسيط الأمريكي، لطلب ضمانات من الجانب الإسرائيلي، من أجل مواصلة هذا الموقف العربي. والآن، وبعد مرور أكثر من سنة على ذلك، يرى العالم مواقف متشدّدة من الحكومة الإسرائيلية، التي تتنصّل من التزاماتها المتفق عليها دولياً، ممّا أدّى مؤخراً إلى عرقلة المفاوضات. وتستمرّ الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان غير المشروع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الجولان السوري المحتل، حتى في تحدّد لما طالبت به اللجنة

إلى سعادة السفير عبد السلام ديالو، الممثل الدائم لجمهورية السنغال لدى الأمم المتحدة، على انتخابه رئيساً جديداً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى التقرير الذي أعدته اللجنة، والوارد في الوثيقة (A/65/35).

ولا يفوتني في هذا المقام أن أثنى الجهود التي بذها أعضاء اللجنة، ولا زالوا يبذلونها، لنصرة قضية الشعب الفلسطيني. كما أشيد بالبيان الشامل لرئيس اللجنة بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واسمحوا لي أن أتكلم في إطار البندين المعنويين "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط".

مما لا شك فيه أن لهذا الاجتماع أهمية خاصة، فقد التأم للنظر في قضية طال أمد حلها من قبل المجتمع الدولي، ألا وهي قضية فلسطين، التي تنوء أراضيها بالاحتلال الإسرائيلي، وتزداد أحوالها سوءاً يوماً بعد يوم، جرّاء الممارسات المنهجة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. إذ لا يمكن للمجتمع الدولي السكوت والسماح لهذه السلطة بالاستمرار على هذا النحو. فنحن الآن في العقد السادس من الاحتلال. والقتل والتشريد والتدمير للهياكل الأساسية مستمر. لكن ذلك كله لن يُثني الشعب الفلسطيني الأبي عن المطالبة بحقوقه المشروعة، المتمثلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إنّ بلادي تُعرب عن بالغ قلقها إزاء الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جرّاء استمرار الحصار الإسرائيلي وفرض الأزمات الإنسانية على المدنيين في قطاع غزة. وكذلك إزاء الحملة المكثفة والأعمال غير الإنسانية وغير القانونية في الهجمة الشرسة، لتغيير التركيبة الديمغرافية للسكان، التي تتمثل في إلغاء الهويّات، والتشريد القسري للسكان الأصليين، والممارسات التي تقوم بها

الهوية العربية للمدينة وتكوينها الديمغرافي، ومركزها القانوني وطابعها الديني. ونؤكد أن جميع هذه المحاولات لاغية وباطلة، وليس لها أيّ سند قانوني. فيجب على المجتمع الدولي التعبير عن رفضه لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم منازل المدينة، وطرد سكانها العرب منها، وسحب هوياتهم، بهدف تهويد المدينة، وذلك لأن تلك المحاولات تخالف التزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفق القانون الدولي، وتناقض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تقوّض أسس الحل السلمي للقضية الفلسطينية، والتزاع العربي الإسرائيلي.

إنّ إصرار إسرائيل على ممارستها غير المشروعة ضدّ الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال، لا يتماشى مع سلوك العالم المتحضر. وهي، بممارساتها هذه، تُبعد نفسها عن القبول بها، بصفتها عضواً بنّاءً في أسرة الأمم، وتُبدّد إمكانية إقامة علاقات طبيعية مع الدول المُحيّة للسلام في الشرق الأوسط. ولو أن قادة إسرائيل تخلّوا ببعد النظر، لرأوا أنّ إنهاء الاحتلال سيوفّر مستقبلاً اقتصادياً واجتماعياً آمناً لشعوب المنطقة بأكملها، بما فيها الشعب الإسرائيلي نفسه. وعدم تنفيذ إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يُضرب بمصادقية تلك القرارات، ويؤدي إلى تآكل الثقة بفعالية المنظمة الدولية. وعلى عكس ذلك، فإن انصياع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، سيثبت حُسن نواياها باتجاه التوصل إلى حلول شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، التي هي في صلب أزمة الشرق الأوسط. ولقد بات واجباً على الأمم المتحدة، أن تساعد الشعب الفلسطيني، أكثر من قبل، على تقرير مصيره، وأن ينعم بدولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

السيد العربي (عمان): معالي الرئيس، يسرني باسم وفد سلطنة عُمان أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الخاصة، للنظر في قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. ومن خلالكم، يتقدّم وفد بلادي بالتهنئة والتقدير،

السلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية.

إن وفد بلادي رحّب باعتماد الجمعية العامة القرار ٦٤/١٠ المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وبعتماد التوصيات الواردة في التقرير. واليوم، يؤكد مرة أخرى، على ضرورة متابعة تلك التوصيات، وتنفيذها بجدية تامة، من قبل جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن.

إن وفد بلادي يؤكد مجدداً ما ورد في كلمة السلطنة أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، بأن سلطنة عمان تؤمن بالضرورة التي لا بُدّ من التمسك بها، بشأن إيجاد حلّ للصراع المزمع في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تأييد حكومة بلادي للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تشعر أنّ السياسة الإسرائيلية لا تزال مكتنفة بالغموض، في الإقرار بالقبول بمسؤولياتها تجاه الاستجابة لمتطلبات السلام. وذلك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما يشمل الجولان السوري وما تبقى من أراضي الجنوب اللبناني، إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إنّ حكومة سلطنة عمان تتطلّع إلى دور نشيط ومستمر للولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، وبخاصة بعد الموقف الإيجابي المتقدم، الذي أعلنه الرئيس باراك أوباما أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، وترحّب به، لأنه يؤدي إلى تسوية عادلة وشاملة لهذا الصراع، ويُفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام مع إسرائيل، وتصبح عضواً كاملاً في الأمم المتحدة

سلطات الاحتلال في القدس الشريف وما حوله من المقدّسات الدينية.

بالأمس كان يوم الذكرى الثالثة والثلاثين لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي جسّد منذ عام ١٩٧٧ وقفة دولية رائعة مع نضال هذا الشعب في سعيه الخيث لنيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. كما يصادف الذكرى الثالثة والستين لإصدار الأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ (د-٢)، القاضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين عام ١٩٤٧. ولا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من ممارسة حقوقه الشرعية وسيادته الوطنية، وفي طليعة ذلك، حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه. الأمر الذي أدى إلى وجود أكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني، يعانون ويلاذون العزلة والحرمان والشتات.

إنّ تطلّعات الشعب الفلسطيني كانت، ولا تزال، تتّجه إلى المنبر الدولي هذا، لحمايته في فلسطين، من الممارسات التعسّفية اللاإنسانية وغير القانونية، التي تنفّذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضده. ومن هنا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتّخذ موقفاً حازماً وجاداً حيال هذه الممارسات، وأبرزها الحرب على قطاع غزة في العام الماضي، والاعتداء على أسطول الحرية الذي كان يحمل موادّ إنسانية، والذي جاء بمبادرات إنسانية تلقائية، لكسر الحصار الظالم، الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، وما يصاحبه من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وبهذا، أثبتت إسرائيل للعالم أجمع أنّها لا تريد السلام.

فلا بُدّ من توجيه رسالة ضغط واضحة إلى إسرائيل، تُطالبها بالكفّ عن هذه السياسات، وتدعوها إلى الدخول في مفاوضات حقيقية، تفضي إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار، على أساس المرجعيات ذات الصلة بعملية

الحصار إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك انتشار الفقر والبطالة والتردي الصحي على نطاق واسع. ومن المحزن حقاً رؤية هذا التدهور الخطير، الذي ينتهك انتهاكاً صارخاً حقوق الشعب الفلسطيني ميدانياً، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي الحرية، ويؤدي إلى وفود اللاجئين عبّر الحدود.

وعلى الرغم من الجهود الدولية المتزايدة، فإن محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين متعثرة وتواجه المزيد من الصعوبات، بسبب رفض إسرائيل تمديد وقف اختياري للاستيطان مدته ١٠ أشهر، بشأن منازل المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة، بما يخالف القانون الدولي وجهود المجموعة الرباعية.

لقد شهد الشرق الأوسط طوال عقود حروباً عديدة وإراقة دماء غزيرة، بدل السلام والأمن والتنمية المزدهرة. والعنف المتواصل لن يؤدي إلا إلى جعل الشعبين - الفلسطيني والإسرائيلي على السواء - يُريقان المزيد من الدماء. وقد حان الوقت لإيقاف ذلك. إذ ليس هناك بديل لتسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة، ولممارسة الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير، مما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وينبغي لكلا الجانبين ممارسة أقصى حدود ضبط النفس، واتخاذ خطوات محددة نحو تلك الغاية.

إننا نحث إسرائيل بقوة على وقف جميع الأنشطة العسكرية والتقيّد بالقانون الدولي، بما يشمل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب عليها أن تُزيل فوراً القيود على تنقل الأشخاص ونقل المعونة الإنسانية والبضائع التجارية وأنشطة الأعمال التجارية

خلال عام واحد. ومن هذا المكان، تدعو حكومة بلادي إسرائيل إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية، والاستفادة من الزخم الدولي في دعم المفاوضات المباشرة، لتحقيق شراكة في السلام والأمن مع الدول العربية.

إنّ سلطنة عُمان كانت ولا تزال من أوائل الدول التي رحّبت بعملية السلام، واعتبرتها المدخل الطبيعي والحضاري لتسوية الخلاف عبّر الحوار والتفاوض. ومن هذا المنطلق، فإنها تدعو الأطراف المعنية بعملية السلام إلى القيام بدور فعال لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، وذلك لخطورة الوضع في المنطقة، وللتأزّمت التي تشهدها، والتي تتطلب قيام مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته، إلى جانب المجموعة الرباعية، من خلال العمل على التوصل إلى حلّ عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي على جميع المسارات، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، بما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، تعيش في سلام، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود معترف بها دولياً.

السيد بام فينه كوانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، أودّ أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. واسمحوا لي أن أنقل أصدق تحيات حكومة فييت نام وشعبها إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إنّ فييت نام تؤيد البيان الذي أدلت به مصر باسم حركة عدم الانحياز في الجلسة الثالثة والخمسين.

وبعد أكثر من ٦٠ عاماً، تبقى قضية فلسطين بدون حل. ويبقى الفلسطينيون مشرّدين من وطنهم، ويعيشون في حالة أليمة نتيجة الحصار الذي تفرضه إسرائيل. فقد أدّى

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في تقديم البرامج الإنسانية والمساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني. ونودّ أن نشدّد على ضرورة ضمان ظروف مأمونة وعمليات إنسانية ميسّرة لموظفي وكالات الأمم المتحدة والأونروا.

وندعو جميع المانحين إلى مواصلة بذل أقصى الجهود السخية الممكنة لتلبية الاحتياجات المتوقعة للوكالة. ونحیی دور المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني وجماعات السلام في الكفاح للدفاع عن الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية، ونشجّعها على مواصلة عملها الإيجابي.

وختاماً، أودّ أن أؤكد مجدداً الدعم الثابت من حكومة فييت نام وشعبها للسلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط، ولحقّ الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولته المستقلة فلسطين. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنّ قضية الشعب الفلسطيني العادلة ستتحج في نهاية المطاف.

السيد المنصور (البحرين): بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يعرب وفد بلادي عن تضامنه مع شعب فلسطين الصامد، في سعيه الدؤوب إلى تحقيق مطامحه الوطنية، والدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف، وإصراره الشديد على ذلك.

ويؤيّد وفد بلادي البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، رئيس حركة عدم الانحياز.

ويتقدم وفد بلادي بالشكر إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها القيم (A/65/35) الذي من خلاله أماطت اللثام عما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وسردت الجهود التي ما فتئت تبذلها في مساعيها المتمثلة في أنشطتها الهادفة إلى تحقيق إنهاء الاحتلال

للفلسطينيين. كما نحثّ إسرائيل على تهيئة كل الظروف المأمونة لعودة اللاجئين، وتجديد الوقف الاختياري لبناء المستوطنات والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين.

ويتعيّن أيضاً على السلطة الفلسطينية، بدورها، أن تتخذ إجراءات فعّالة لإنهاء العنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على أرض إسرائيل. وندعو الفصائل الفلسطينية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، والالتفاف حول السلطة الوطنية من أجل حكومة وحدة وطنية، بهدف تحقيق المطامح الوطنية الفلسطينية المشروعة.

وتتابع فييت نام عن كئيب تطوّر عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعقد اعتقاداً راسخاً بأنّ الدعم المتواصل والجهود المتجددة من جانب المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والبلدان الإقليمية والأمم المتحدة أساسيان للمضيّ قدماً بالمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن جميع المسائل الجوهرية. وإننا نطالب بجهود مكثّفة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيّما مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، لمعالجة الأزمة السياسية والإنسانية الراهنة.

وأثناء هذه العملية، يجب على المجتمع الدولي أن يراعي مبادئ الموضوعية والحياد والتزاهة، بإيلاء اهتمام وتفكير متساويين للهواجس والمطالب المشروعة لكلا الجانبين، بالاستناد إلى مبادئ توجيهية معترف بها دولياً، ومنها خارطة الطريق، والوثيقة الختامية لعملية أنابوليس، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران الصادران مؤخراً رقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي هذا الصدد، نؤيد عقد مؤتمر دولي في موسكو لتسريع استئناف العملية السلمية.

كما أننا نُشيد بالدور والعمل الكبير لوكالات الأمم المتحدة، وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

ومن اختناق النشاط الاقتصادي بسبب الحصار“ (A/63/35) الفقرة ٦). ورغم أن هذا التقرير، على دقته، قد حوى وقائع تتسم بالخطورة فإنها ليست إلا نموذجاً لممارسات أوسع نطاقاً تطرق لها بالتدقيق تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن العدوان على غزة (A/HRC/12/48)، الذي اعتمده الجمعية العامة بموجب قرارها ١٠/٦٤ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

ومع أن إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والمدانة دولياً تمثل خرقاً للقانون الدولي بموجب قرارات الأمم المتحدة، ووفقاً للفقرة السادسة من المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية جنيف الرابعة، وطبقاً لما أفتت به محكمة العدل الدولية في فتاها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/ES/10/273، الفقرة ١٢٠)، وما أشار إليه قرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠ في هذا الشأن، فقد واصلت إسرائيل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وهو ما أكدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها.

إن ما تقوم به إسرائيل يهدف في الأساس إلى خلق واقع جديد على الأرض في محاولة منها لطمس المعالم العربية والإسلامية في القدس والتأثير على الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وهي إجراءات غير قانونية تخالف قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومنها قراراً مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠)، وقراره ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي كرر مجلس الأمن فيه تأكيده على بطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي من شأنها تغيير طابع ومركز مدينة القدس، وإلغاء تلك التدابير والإجراءات.

الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

ونعرب عن تقديرنا لها لما قامت به من رصد للوضع وللتطورات السياسية، ولتنفيذ برنامجها المتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ومنها تنظيم الاجتماع الدولي دعماً للسلام بمشاركة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مالطة يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني المعقودة في فيينا في الفترة ٢١-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، واجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن قضية فلسطين المعقودة في الرباط في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، وغيرها من الاجتماعات والحلقات.

كما يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى إدارة شؤون الإعلام، لتنفيذها البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين من أجل توعية المجتمع الدولي بهذه القضية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨/٦٤.

عندما نؤمن النظر في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فإن ما يساورنا من قلق إزاء الوضع المتردي في الأرض الفلسطينية المحتلة يزداد حدة جرّاء الحالة المتدنية على أرض الميدان، التي تصفها اللجنة في سياق تقريرها، بأنها ما زالت تبعث على القلق البالغ من حيث ”مواصلة القوات الإسرائيلية شن غارات عسكرية يومية وتنفيذ اعتقالات في جميع أنحاء الضفة الغربية“ (A/65/35 الفقرة ١٧).

أما الحالة في قطاع غزة فتذكر اللجنة أنها ظلت ”قائمة، إذ لا يزال ١,٥ مليون نسمة يعانون من آثار الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي وقع في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ومن نقص حاد في السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة،

لما تتوخاه خريطة الطريق (قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣))، وهو الحل القائم على أساس وجود الدولتين.

وضمن هذا الإطار يقوم المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ في تقريره في الوثيقة A/65/331 "إن الحق في تقرير المصير هو الحق الأساسي لجميع حقوق الإنسان الأخرى". ثم يشير إلى الاحتلال الذي يرى فيه وضوح الطابع القمعي الذي تمارسه إسرائيل منذ أكثر من ٤٣ عاماً في جملة الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق، وكذلك في تحدي محكمة العدل الدولية، والعديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لقضية الشرق الأوسط أمر لا بد منه لإنهاء معاناة الفلسطينيين ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولن يتأتى تحقيق السلام بالعدوان وإرهاب الدولة وبناء مستوطنات جديدة غير قانونية. ولن يتسنى إحلال السلام الشامل والدائم في فلسطين إلا بإقامة العدل وإنهاء التمييز والاحتلال في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

السيد جمعة (تونس): منذ سنة ١٩٧٨ وتطبيقها لقرار الجمعية العامة رقم ٤٠/٣٢ بـ ٤٠ لسنة ١٩٧٧، نحیی اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يشكل مناسبة ذات دلالات رمزية عميقة، تعبّر عن الدعم الدولي الواسع لشعب يزرح تحت وطأة الاحتلال منذ عقود ويُحرم من ممارسة أبسط حقوقه. كما أنها مناسبة تسترعي من جديد اهتمام المجموعة الدولية للنظر بمسؤولية وحزم في محنة الشعب الفلسطيني الشقيق ومعاناته التي تتواصل بفعل ممارسات تتحدى قرارات الشرعية الدولية والمواثيق

وفي هذا الصدد يؤكد المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أن النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية يشكل "انتهاكات للعديد من أحكام القانون الإنساني، بما فيها المادة ٥٥ من قواعد لاهاي والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" (A/65/72، الفقرة ٤١).

وتذكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن الفترة المشمولة بالتقرير قد تميزت "بزيادة العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين" وتشمل "الاعتداء الجسدي، والتحرش، والتخويف وإشعال الحرائق في الأراضي الزراعية أو الاستيلاء عليها، واقتلاع أشجار الزيتون وكروم العنب أو إتلافها، ومنع إمكانية الوصول، وإلقاء الحجارة على المركبات والمنازل وتخريب المساجد والمقابر وإطلاق النار على المدنيين وقتل المواشي" (A/65/35، الفقرة ٣٣).

وقد عبرت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن قلقها إزاء النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية المحلية، وكذلك الأعمال الرامية إلى تشريد وطرده السكان الفلسطيني من المدينة عن طريق هدم المنازل والطرده وإلغاء حقوق الإقامة (انظر A/65/35، الفقرة ٣١)، ما دعا الأمين العام إلى الإعراب عن قلقه إزاء عمليات هدم المنازل واستمرار بناء المستوطنات (A/65/380، الفقرة ١٦). ووفقاً لما يذكره الأمين العام في تقريره "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" فإن الحالة في القدس الشرقية قد ظلت متوترة واستمرت في التأثير سلباً في عملية السلام.

وتأتي تلك الأنشطة الاستيطانية مع الاستمرار في مد الجدار العازل، على النقيض من فتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ليشكلا معاً تحدياً رئيسياً

ومن المؤسف والباعث للقلق والانشغال العميقين استمرار وجود نمط قائم منذ مدة طويلة من الانتهاكات المنهجية من جانب إسرائيل لحقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية. في الوقت الذي نتطلع فيه إلى انفراج وتحسن في الميدان يخفف وطأة الاحتلال على الشعب الفلسطيني الشقيق ويرسي بعض أسس الثقة لاستمرار العملية التفاوضية.

ورغم نداءات اللجنة الرباعية المتكررة ومختلف الهيئات الدولية ذات الصلة ومساعي الدول الأعضاء، فقد استمرت عمليات الاستيطان متسببة في مصادرة الأراضي الفلسطينية وطردها وسكانها وهدم المنازل والطرده القسري الذي يشتمل الأسر ويشردها. كما تواصل فرض القيود على حرية تنقل البشر والسلع مما أدى إلى وضع حواجز إضافية على وصول المساعدات الإنسانية الضرورية إلى مئات الآلاف من المدنيين في قطاع غزة، واستمرت الأعمال الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير هوية مدينة القدس الشريف وخصائصها الديمغرافية.

وتشدد بلادي في هذا الإطار على أنه لا مناص من وضع حد لهذه الممارسات الاستفزازية وسياسة العقاب الجماعي التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الشقيق، إذا ما ارتأت المجموعة الدولية، فعليا وبجدية، التوصل إلى حل ينهي الصراع في المنطقة ويرسي دعائم السلام والأمن والاستقرار فيها.

أجدد من هذا المنبر دعم بلادي الثابت والموصول للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه. كما تؤكد من جديد أن القضية الفلسطينية تبقى قضية تونس الأولى التي تعاملت معها بالتزام وحرص سياسي على أعلى مستوى لنصرتها باعتبارها "قضية حق طبيعي في الوطن والحرية والكرامة" مثلما أكد على ذلك سيادة رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة.

والمعاهدات المرتبطة بالتزامات سلطات الاحتلال ومرجعيات عملية السلام في الشرق الأوسط.

تجتمع الدول الأعضاء هذا اليوم للنقاش حول "قضية فلسطين" في الوقت الذي تعطلت فيه العملية السياسية التفاوضية التي كنا نأمل أن تولد دينامية جديدة في المنطقة وأن تفسح المجال أمام جملة من الإجراءات التي تحقق تقدما ملموسا في الميدان في حياة الملايين من الفلسطينيين وأن تضع ضمانات لحل نهائي للتراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولقد حظيت المساعي الدولية منذ شهر أيلول/سبتمبر المنقضي بقيادة أمريكية بدعم واسع، خاصة إثر الاتفاق المبدئي على تحديد إطار زمني للمفاوضات المباشرة يتم خلاله وضع الأسس لحل يتضمن القضايا الجوهرية العالقة. وتولدت آنذاك آمال لتحقيق تقدم في المسار السياسي. إلا أن انتهاء المهلة للوقف الجزئي للاستيطان وعدم تمديدها رغم مناشدة المجموعة الدولية بأسرها والمساعي المبذولة في هذا الإطار من قبل الأطراف الفاعلة في العملية السلمية، بل واستئناف العمليات الاستيطانية بقوة أكبر ووتيرة أسرع، أدى إلى إرساء جو من التوتر وانعدام الثقة أضحى يقوض أية آمال للسلام في المنطقة، ويستوجب تحركا حازما وعاجلا من جميع الأطراف.

إن التفاوض من أجل إحلال أي سلام كان يستدعي بالأساس إعراب الأطراف المعنية عن حسن النية والاستعداد للالتزام بتعهداتها المفروضة عليها. وقد أجمعت الهيئات الدولية على أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدد مباشرة استئناف المفاوضات، فضلاً عن مخالفتها لأبسط مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات المبرمة والمرجعيات الأساسية لعملية السلام، لا سيما مبادرة السلام العربية.

إن هذه الحالة تستوجب منا، حتماً، وقفة حازمة والتزاماً جماعياً فعلياً بوضع حد له. وإذ تؤكد تونس ضرورة دعم الحوار والتفاوض لتحقيق السلام، فإنها تدعو في نفس الوقت إلى العمل على تفادي العودة إلى حالة الجمود والتوتر التي من شأنها زيادة تهديد الاستقرار والأمن في المنطقة وتقويض آفاق السلام الذي تصبو إليه شعوبها.

في الختام، لا يفوتني أن أعدد دعوة بلادي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجزولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة طبقاً للشرعية الدولية، وأن تؤكد التزام تونس بمواصلة العمل على الإسهام في إنجاح كل المساعي والمبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة لمحمل الصراع العربي الإسرائيلي بما يكفل توفير الأمن والسلم وضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيد إسماعيل (السودان): يود وفد بلادي

أن يعرب عن خالص شكره وتقديره للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها السيد بول باجي. ويرحب وفدنا بتقرير اللجنة (A/65/35) ويدعو لإنفاذ توصياته. كما يرحب وفد بلادي بتقرير اللجنة الخاصة لتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان لشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة (A/65/327) وما تضمنه التقرير من توصيات. ويشيد وفدنا في هذا الصدد لجهد كل من سري لانكا وماليزيا والسنغال، أعضاء اللجنة الثلاثية، ونطالب إسرائيل بالتعاون الفوري مع هذه اللجنة.

بالرغم من كل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي والإقليمي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تحديها للمجتمع الدولي بنكرانها لحقوق الشعب الفلسطيني، لا سيما حق تقرير المصير وإقامة دولته وسيادته استناداً لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً

وتونس، المتمسكة بالمبادئ النبيلة للمنظمة الأممية والمساهمة على الدوام في احترام قرارات الشرعية الدولية، تهيب من جديد بالأطراف الدولية الفاعلة ولا سيما اللجنة الرباعية أن تمارس مزيداً من الضغوط على إسرائيل للحيلولة دون الاستمرار في سياستها الاستيطانية وتهويد القدس والتنكر للشرعية الدولية ومرجعيات العملية السلمية. كما تدعو المجموعة الدولية إلى التحرك العاجل لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للتراع على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة دقيقة وغير قابلة للاستمرار في ضوء مواصلة تحدي سلطات الاحتلال الإسرائيلية للإرادة الدولية الجماعية الهادفة إلى تحقيق السلام في المنطقة. وإنه لمن الضروري أن تتكاتف جهود الجميع، بسرعة وحزم، من أجل فرض حلول ميدانية تسهم في تحسين الحالة المعيشية للملايين من الفلسطينيين وتكفل لهم أبسط حقوقهم المعترف بها والمضمونة بمقتضى القانون الدولي والمرجعيات ذات الصلة.

كما أن من الأهمية بمكان أن نعمل جميعاً على إحياء العملية السلمية التفاوضية والإبقاء على دينامية السلام قائمة، مع التشديد على تفادي مجرد تقديم الوعود وإحياء آمال مفرغة، وضرورة المرور إلى الاتفاق على إجراءات ملموسة على الميدان وتنفيذها، لا سيما الوقف الكلي والفوري للاستيطان، ورفع القيود عن الحريات والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني المحتل وضمان حمايته، وحماية مدينة القدس الشريف، حتى يتم إرساء إطار مناسب من الثقة والالتزام والجديّة لمخادثات السلام، التي نأمل استئنافها حتى يتحقق الانفراج المنشود ويتم التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة.

كما نطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا وقرية العجر.

إن وفد بلادي يجدد إدانته للاحتلال وممارسته التي تنتهك حقوق الإنسان وتتحدى الإرادة الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين على المستوى الإقليمي والدولي. وندعو العالم وشعبه للدفاع عن المستضعفين الواقعين تحت الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة الذي يعوق إعادة التعمير ويمنع وصول المساعدات الإنسانية ليدمر الاقتصاد ويفكك النسيج الاجتماعي في غزة، في أسوأ نوع من العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وذلك ما انتهت إليه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما ورد في استنتاجاتها وتوصياتها. إننا نطالب بالرفع الفوري للحصار وفتح المعابر حتى يعالج المرضى وتنساب المواد الغذائية والمعونات الإنسانية لسد رمق طفل أو امرأة أو شيخ.

لقد قدم تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وصفا لمأساة الشعب الفلسطيني جراء السياسات والجرائم الإسرائيلية المستمرة من حظر لدخول المواد الأساسية المخصصة للاستعمال الإنساني والإغاثي مما أدى إلى إعاقة البرامج الحيوية والإنسانية لوكالة غوث الأونروا، الأمر الذي أصاب الحياة بالشلل في قطاع غزة. ولم تكتف إسرائيل بالحصار بل امتدت جرائمها لتهاجم أسطول الحرية.

ولم يسلم العديد من المنشآت التابعة للأونروا من التدمير والأضرار وإصابة المدنيين وموظفي الوكالة، في انتهاك صريح لحرمة مباني الأمم المتحدة. إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعيق العمليات الإنسانية من تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي لا تجتهد اهتماماً من إسرائيل بل الاستخفاف والتجاهل.

ليس ذلك فحسب، بل واصلت إسرائيل انتهاكاتها وممارساتها غير القانونية وغير الإنسانية ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد أبرز العديد من التقارير الدولية بجلاء كل هذه الانتهاكات والممارسات غير الإنسانية. وأبرز التقارير الصادرة مؤخراً تقرير السيد ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (انظر A/65/331)؛ وتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق فيما يتصل بالحوادث التي وقعت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة (A/HRC/12/48)، المعروف بتقرير غولدستون، الذي اعتمدت الجمعية بشأنه القرار ١٠/٦٤؛ وتقارير مجلس حقوق الإنسان عن آثار الحصار وعواقبه على قطاع غزة (A/64/43 و A/65/53/Add.1) التي نظرت فيها الجمعية مؤخراً (انظر A/65/PV.42 و A/65/PV.43)؛ بالإضافة إلى التقارير التي قدمها الأمين العام حول مسائل التسوية السلمية لقضية فلسطين؛ وأخيراً تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي تنظر فيه الجمعية العامة الآن.

وبناءً على تلك التقارير وما سبقها صدر العديد من القرارات عن الأمم المتحدة تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة المتمثلة في الجولان السوري. ونشير في هذا الصدد إلى أن التشريع الإسرائيلي المسمى "إجراء استفتاء قبل الانسحاب من الجولان السوري والقدس" يتعارض مع القرارات الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٧٦ (١٩٨٠). وفي هذا الصدد نطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

من رؤية دولة فلسطينية على أرض الواقع، كما تصورها القرار التاريخي ١٨١ (د-٢) المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. ومن ناحية أخرى يشعر كثيرون منا بخيبة الأمل من أن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقوقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني وتأسيس دولة خاصة به، تظل بعيدة عن التحقيق رغم الجهود الكثيرة للمجتمع الدولي.

موقف سري لانكا فيما يتصل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف موقف ثابت. وإننا نؤكد دعمنا القاطع للحل القائم على دولتين.

واسمحوا لي أن أنقل رسالة رئيس جمهوريتي، فخامة السيد مهيندا رجباكسا، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”في هذه المناسبة الهامة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أود أن أجدد، بالنيابة عن حكومة وشعب سري لانكا، مؤازرتنا المخلصة التي لا تفتقر للنضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تأسيس دولة خاصة به.

”لقد ظللت مؤيداً لقضية فلسطين على مدى أكثر من ٣٠ عاماً، وأنا على اقتناع بأن الفلسطينيين قد حُرِّموا من حقوقهم الأساسية لفترة أطول مما ينبغي. ومن المصلحة المشتركة لإسرائيل وفلسطين أن تُستأنف المحادثات غير المباشرة بدون أي تأخير إضافي. لذلك نحن نغتني هذه الفرصة لنطالب بحماس بتوخي أقصى قدر من ضبط النفس ووقف جميع الأعمال الاستفزازية من أجل كفالة إعادة إرساء الثقة بين الطرفين. ونأمل أن يواصل الطرفان التحلي بروح القيادة والشجاعة السياسية

إن الحديث عن التسوية السلمية في الشرق الأوسط يظل وهماً دون إذعان لإرادة الدولية ليتمكن شعب فلسطين من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ودون إيقاف الاستيطان ووقف هدم مساكن الأبرياء العزل الذي تتناقله وسائل الإعلام يومياً عبر شاشات التلفاز في أكبر تحد للمجتمع الدولي، وأخيراً، دون رفع الحصار. فبدون كل ذلك سيظل السلام والسعي إليه نهجاً تكتيكياً تسعى إسرائيل من خلاله لكسب الوقت لمزيد من الدمار والانتهاكات والتوسع الاستيطاني.

إن وفد بلادي يدعم بشدة الموقف الفلسطيني المطالب بإيقاف الاستيطان كشرط أساسي للعودة إلى الحوار ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية. ونرفض في هذا الصدد الموقف الإسرائيلي الذي يرفض وقف هدم مساكن العزل من المواطنين الفلسطينيين ومواصلته للاستيطان غير المشروع.

ختاماً، إن الأمم المتحدة ومصداقيتها أمام منعطف ومسؤولية تاريخية إذا لم تسع في تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط وذلك بإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من العودة إلى أرضه المسلوقة وإقامة دولته المستقلة في أراضيه.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على منحي فرصة مخاطبة الجمعية هذا الصباح.

يعلن وفدي تأييده لموقف حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عرضه ببلاغة الممثل الدائم لمصر في الجلسة الـ ٥٣.

تتناهنا كل عام في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر مشاعر متباينة. فهو يعطينا الأمل، من ناحية، بأننا سنتمكن

والتفاهم. ولكي يحدث ذلك نعتقد اعتقاداً قوياً أن على إسرائيل أن تنهي احتلالها وأن تنسحب فوراً إلى حدود ١٩٦٧، وأن تجمد كل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وأن توقف بناء الجدار الفاصل. وينبغي أن تكون هناك ضمانات لإسرائيل بعدم تعرض شواغلها الأمنية المشروعة للخطر.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مساعدة ملايين الفلسطينيين المحتاجين خلال كل هذه السنوات في ظل مصاعب متعددة. ونشدد على الحاجة إلى المزيد من تحقيق القيود المفروضة على تدفق السلع الأساسية إلى غزة بهدف تسريع عودة الأمور إلى طبيعتها. ونقدر الجهود الجارية التي يبذلها المانحون الدوليون والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة المدنيين الأبرياء وتوفير الحماية لهم.

وتأمل سري لانكا أملاً قوياً أن يتحد جميع الفلسطينيين خلف السلطة الفلسطينية من أجل بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية، وهو ما يمثل شرطاً مسبقاً ضرورياً لقيام دولة فلسطينية مستقبلية قوية وقابلة للحياة ومستقلة. كما نأمل لإسرائيل أن تزدهر، وأن تحافظ على القيم الديمقراطية، وأن تحصل على المزيد من اعتراف جيرانها وصدقاتهم.

واسمحوا لي بأن أقتبس قول المهاتما غاندي: "إن المستقبل يعتمد على ما نفعله في الحاضر".

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم على إجرائكم هذه المناقشة بشأن قضية فلسطين في الجمعية العامة. احتفينا بالأمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو يوم يمكننا جميعاً من أن نؤكد دعمنا للشعب الفلسطيني في سعيه من أجل السلام والعدالة.

وأن يبقيا الباب مفتوحاً للسلام. فحلّم شعوب المنطقة وكل شعوب العالم هو السلام.

"إن إحلال السلام في فلسطين هو الكفيل بتمهيد الطريق للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن كفالة السلام والأمن في المنطقة إلا بكفالة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومكتفية ذاتياً في إطار تسوية شاملة عبر التفاوض.

"ولا يزال يحدو سري لانكا الأمل في أن هذا اليوم سيأتي قريباً".

وتظل سري لانكا منشغلة وقلقة بشدة من الظروف المخيبة للآمال في غزة والأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونأمل بحماس أن يتخذ القادة الإسرائيليون والفلسطينيون تدابير جريئة لتنشيط المحادثات غير المباشرة المتعثرة. ونحن نأسف على إنهاء الوقف الاختياري لبناء المستوطنات. وعلى مر السنوات، تكبد الطرفان خسائر كبيرة في الموارد البشرية والمادية، بيد أن الخسائر الفلسطينية مروعة بصورة خاصة.

وندرك في سري لانكا إدراكاً تاماً حقيقة أن العنف الطائش لن يؤدي إلا إلى زعزعة استقرار المجتمعات وإطلاق العنان للكراهية والأعمال العدائية. فالقوانين والسياسات التي تقيد حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتوغلات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، وتدمير ممتلكات الفلسطينيين الخاصة وأراضيهم الزراعية، والقيود المفروضة على ذهابهم لمزاولة أنشطة الصيد وغيرها من وسائل كسب العيش لا يمكن لها إلا أن تؤدي إلى المزيد من التوتر والمرارة وتراجع احتمالات تحقيق السلام الدائم.

لذلك نحن نحث كلا الطرفين على التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس من أجل تهئية بيئة تكفل بناء الثقة المتبادلة

وترحب الهند بالمحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، وتحدد تأكيد دعمها الكامل لجهود التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة. ونأمل مخلصين أن تفضي المحادثات والمفاوضات إلى عملية سلام شامل من أجل التسوية النهائية لتزاع الشرق الأوسط.

ونظل على اقتناع بأن السلام الدائم في المنطقة سوف يسهم في الاستقرار والازدهار العالميين.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا

البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به السفير ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية أكدت بقوة، في مناسبات عديدة، أن السعي إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين، بدون المزيد من الإبطاء، أمر ضروري من أجل تهيئة مناخ السلام في منطقة الشرق الأوسط. وسوف تتحقق فعلياً مصداقية ذلك الحل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتصلة الأراضي، وعاصمتها القدس الشرقية.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نأمل في تحقيق السلام الحقيقي والعدل والمتوازن إذا كانت الدولة القائمة بالاحتلال، دولة إسرائيل، لا تبذل جهوداً مخصصة لتحقيق ذلك الغرض. على العكس من ذلك، شهد المجتمع الدولي بأسره الأعمال المنهجية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية لتجاهل عملياً اتفاقات أوسلو وجميع المبادرات التي برزت. وفي كل مرة تفتح تلك المبادرات الآفاق للسلام وإجراء المفاوضات المباشرة بين سلطات ذلك البلد وسلطات فلسطين ينتهي بها الأمر إلى التعطيل.

تناشد جمهورية فنزويلا البوليفارية بقوة الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة إجبار دولة إسرائيل على الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات

لقد ظل دعم قضية فلسطين أمراً مركزياً في سياسة الهند الخارجية، حتى قبل أن نحقق استقلالنا في عام ١٩٤٧. ووقفت الهند على الدوام إلى جانب الشعب الفلسطيني، ابتداءً من تصويتنا معارضين قرار تقسيم فلسطين، ومروراً باعتراف الهند بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ثم اعترافنا بدولة فلسطين في عام ١٩٨٨.

وأسترعي انتباهكم إلى رسالة رئيس وزرائنا، مانموهان سينغ، المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فقد أكد مجدداً دعم الهند الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل قيام دولة فلسطينية موحدة ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في حدود آمنة ومعترف بها جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، كما أيدت ذلك مبادرة السلام العربية، وخطوة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن تضامن الهند مع كفاح فلسطين من أجل استيفاء حقوقها الأساسية مسألة عقيدة بالنسبة لنا، ويحظى بتوافق الآراء في الهند. لقد دعمت الهند على الدوام، وستظل تدعم، الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق أهدافه المشروعة وجهوده من أجل التنمية، على أساس الكرامة والاعتماد على الذات.

ومن أجل ذلك الهدف، قدمت الهند إلى السلطة الوطنية الفلسطينية دعماً إضافياً للميزانية بمبلغ ١٠ ملايين دولار في وقت سابق هذا العام، فضلاً عن مساهمة مماثلة في العام الماضي، من أجل مساعدة السلطة في جهودها لإعادة الإعمار والتنمية. كما تستمر الهند في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال مساهمتها السنوية البالغة مليون دولار.

٢٢ في المائة من مساحة تلك المنطقة. إن الحل العادل والمنصف لفلسطين يجب أن يراعي هيكل أراضيها في عام ١٩٦٧.

أود أن أشدد على أن بلدي أصبح عضواً كاملاً العضوية في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرار من الجمعية العامة في الجلسة ١١٥ من الدورة الرابعة والستين في ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويشهد ذلك الإجراء على التزام أكثر عمقا بقضية ذلك الشعب الشجاع الذي يضرب صموده وشجاعته مثلاً لجميع شعوب العالم ويمثل مصدر إلهام لممارسة الحق في تقرير المصير.

في الختام، أود أن أقتبس ما قاله أمس رئيسنا، هوغو شافيز فرياس، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

”وهنا، مرة أخرى، الدليل على تضامنا القوي والنشط مع القضية الفلسطينية ومع شعب عظيم يرغب في أن يكون له وطن“.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تشير التطورات الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى استمرار انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وازدياد الحالة سوءاً نتيجة لأمر عدة منها تسريع إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية، وما يرافقها من تصاعد العنف من جانب المستوطنين وهدم المنازل والطرود القسري واستمرار بناء الجدار العازل، على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية.

على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً لتنشيط عملية السلام، تواصل إسرائيل تنفيذ إجراءاتها غير القانونية

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٥١٥ (٢٠٠٣). وقد اقتضت أعمال الهيئات المتعددة الأطراف على الكلام والمزيد من الكلام، في الوقت الذي يتم فيه انتهاك أبسط الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات حازمة.

يربط التاريخ نفسه بين صعود وسقوط الكثير من الأشكال الوحشية للهيمنة التي امتازت دعائمها المترسخة في اللاأخلاقية والهمجية. ولذلك، ليس من المستغرب أن أعمال العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مثل الحصار الإحرامي المفروض على قطاع غزة وعملية الرصاص المسكوب والهجوم على قافلة الحرية الإنسانية، تعبير واضح عن الهيمنة الإمبريالية الحالية. وعلى الرغم من إدانة المنظمة لتلك الأعمال، يشعر بلدي بقلق عميق حيال إفلات حكومة إسرائيل من العقاب على ارتكاب انتهاكات مماثلة لكرامة الإنسان وإزاء سلبية المجتمع الدولي تجاه مسائل خطيرة من هذا القبيل.

في هذا الوقت الحاسم حيث يتم تحديد المعايير الجديدة في جميع مجالات الحياة والفكر الإنساني، من مسؤوليتنا، بوصفنا دولا أعضاء في هذه المنظمة، الإسهام بحزم في تحقيق عالم أفضل وأكثر عدلاً. ولا يتوافق ذلك مع الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها دولة إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للنساء والرجال والأطفال.

ليس كل الاتفاقات التي أبرمت والقرارات التي اتخذت بشأن ذلك الموضوع عادلة ومنصفة. فعلى سبيل المثال، بموجب اتفاقات أوسلو، التي تم توقيعها في عام ١٩٩٣، عززت إسرائيل سيطرتها على ٧٨ في المائة من الأراضي التي كان الفلسطينيون يعيشون فيها أصلاً. وتختلف تلك الحالة كثيراً عن الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٤٨، عندما تم إنشاء دولة إسرائيل على أراض تعادل

على أن إسرائيل ليست ماضية على طريق السلام، ويبدو أن الهدف الوحيد الذي تسعى السياسة الإسرائيلية إلى تحقيقه هو تقويض أي آفاق مستقبلية للتوصل إلى تسوية سلمية.

على الرغم من دعوة جميع قرارات الأمم المتحدة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل سياستها التوسعية مع الإفلات من العقاب، وتبدي في الوقت نفسه ازدياداً للمجتمع الدولي. ونحن ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى وقف الممارسات الوحشية للحكومة الإسرائيلية بتنفيذ قراراته واتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان الفلسطينيين وكفالة ألا تتكرر هذه الممارسات التي تزيد الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني سوءاً.

تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ممارسة سلطته لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام حكم محكمة العدل الدولية واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والامتثال لها. من الواضح أن الوقف الكامل لكل أنشطة الاستيطان وانتهاكات حقوق الإنسان شرط مسبق لتهيئة مناخ أكثر استقراراً ومفض إلى عملية سلام حقيقية، بغية بلوغ هدف الحل القائم على وجود دولتين. وتبقى المفاوضات أساسية للتوصل إلى حل متفق عليه بصورة متبادلة على أساس وجود دولتين، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والمبادئ الواردة في مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وتؤكد الجزائر من جديد أن أي نتائج متفاوض عليها بين الطرفين لا بد أن تسفر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوافر لها مقومات البقاء، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتغيير البنية المادية والقانونية والمؤسسية للأراضي المحتلة. وتهدف تلك التدابير إلى تحقيق ضم الأراضي الفلسطينية بإحداث تغييرات ديمغرافية في الأجل الطويل وإزالة آثار التراث الفلسطيني وتعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

علاوة على ذلك، فإن الحالة في غزة ما زالت مثيرة للقلق من منظور حقوق الإنسان والقانون الدولي. وما برح الفلسطينيون يتعرضون للعقاب بصورة جماعية لعدة سنوات الآن بعزل سكان غزة البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة؛ إنهم محرومون من الحق في الدراسة في جامعات الضفة الغربية ومن المحافظة على الاتصال الاجتماعي الطبيعي مع أفراد الأسرة. وقد تم حظر الصادرات من القطاع، وكذلك تدفق السلع والناس، حتى في الحالات التي تنطوي على الحياة والموت. وفي ذلك الصدد، فإن وفد بلدي يؤكد ضرورة أن ترفع إسرائيل فوراً حصارها غير القانوني وفتح جميع المعابر إلى غزة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة دإط-١٨/١٠ وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة.

وبالمثل، يمثل سجن حوالي ١٠.٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، حيث تستخدم ضروب سوء المعاملة والتعذيب على نطاق واسع، مسألة مثيرة للقلق البالغ بالنسبة لبلدي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تجاهل ذلك التحقير الفاضح للقانون الإنساني الدولي ويجب عليه اتخاذ موقف واضح وعاجل للإفراج الفوري عن تلك المجموعة من الناس المحتجزة بصورة غير قانونية، وتشمل الأطفال والنساء.

توفر الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الإسرائيليون على أرض الواقع أبرز دليل على التناقض بين أعمالهم ومشاركتهم المعلنة في عملية السلام. ويدل ذلك بوضوح

السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى الجندي الإسرائيلي المختطف لجلعاد شليط.

وكما فعل كثيرون هنا اليوم وبالأمس، نود أن نسترعي الانتباه إلى مأساة حقوق الإنسان في غزة، وأن نقول مرة أخرى إن التعديات على حقوق الإنسان ستظل تعوق عملية السلام، حيث أنها لا تؤدي سوى إلى الكراهية وعدم الثقة. وإذ يدخل الحصار الإسرائيلي عامه الرابع، نلاحظ أن الحالة بالنسبة لجميع الفلسطينيين في غزة زادت سوءاً. وحتى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تجد صعوبة في مواجهة الحالة في غزة. ومع أن العديد من الوفود ترحب بتخفيف الحصار، فإن ملديف تدين الحصار نفسه وتدعو إسرائيل إلى إنهائه.

وتمثل المستوطنات الإسرائيلية مسألة أخرى مثيرة للقلق. تعترف ملديف بحق الإسرائيليين في السكن، ولكن في الوقت نفسه، ينبغي ألا تسحق حقوق الفلسطينيين. ولذلك تناشد ملديف إسرائيل تجميد التوسع في جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وتقول المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، الواردة في تقرير الأمين العام:

”بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الإسرائيلية في العام الماضي لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية، بقي الإرهاب الفلسطيني المستمر وما زال أمرا واقعا مخيفاً.“
(A/65/380، الفقرة ٤)

وتدين ملديف بأشد العبارات كل أشكال الإرهاب، وتود أن تؤكد على أن حلا سلميا ومستداما سيكون نتيجة

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): بالأمس، احتفلت هذه الجمعية العامة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. واليوم، تود حكومة وشعب ملديف التأكيد مجددا على تضامننا الثابت مع أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين في جهودهم لتحقيق حقهم في تقرير المصير.

ويقدر وفدي العمل الذي قام به الأمين العام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٤، وترحب ملديف بعمل كل الحكومات التي أسهمت في تقريره (A/65/380 و Add.1).

ونلاحظ مع بالغ القلق والاستياء المعاناة المستمرة لشعب فلسطين. لقد حرم حقه في تقرير المصير وحقه في العيش في سلام وحرية في دولته المستقلة لزم من طويل جدا. وفي حين نعترف بحقوق الفلسطينيين، فإننا نقدر أيضا ونؤيد حق شعب إسرائيل في العيش في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة.

إن الحالة في فلسطين والشرق الأوسط بند مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ٦٣ عاما. وخلال تلك الفترة، اتخذت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن عشرات القرارات. لكن من المؤسف أن المبادئ والتوصيات والقرارات الواردة في تلك الوثائق لم تفض إلى حل.

ويحث وفدي بقوة الجانبين على وضع نهاية للعنف المستمر والعودة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي. وتدعو ملديف أيضا إسرائيل إلى احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإنهاء الممارسات التي يعتبر أنها تشمل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للسجناء الفلسطينيين. كما ندعو إلى الإفراج عن كل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين لا يزالون محتجزين لديها. وعلاوة على ذلك، نحث أيضا حماس على احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عن طريق

كانت القضية الفلسطينية دائما مصدر انشغال خطير بالنسبة لبنغلاديش. لقد أعربت رئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عن دعمنا وتضامننا الثابتين مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل الحق في تقرير المصير وإقامة دولة.

وتؤكد بنغلاديش من جديد موقفها الثابت بأن استمرار احتلال فلسطين هو السبب الجذري للعنف والقتل وزعزعة الاستقرار في المنطقة. يعيش شعب فلسطين تحت نير الاحتلال غير القانوني منذ أكثر من خمسة عقود. ولا تزال حقوقه الأساسية في تقرير المصير ودولة ذات سيادة بدون تحقيق. ولا تزال الحالة في الأراضي المحتلة حالة يأس. يعيش الملايين في مخيمات اللاجئين في فقر مدقع ويواجهون الجوع والمرض وسوء التغذية. ويساور بنغلاديش القلق الشديد حيال استمرار معاناة الشعب الفلسطيني والحالة الإنسانية المتدهورة في الأراضي المحتلة.

وتواصل إسرائيل انتهاك القانون الإنساني الدولي عن طريق الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وتبقى الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حرجة للغاية، إذ تعوق الإغلاقات العشوائية التي تفرضها إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي المحتلة، وتوقف الأنشطة التجارية وتتسبب في فقدان آلاف الوظائف. وإسرائيل لم تقيّد إمكانية الوصول إلى الإمدادات الأساسية للحياة فحسب ولكنها أيضا تدمر النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني بالتسبب في حالات تشرد واسعة النطاق. ولهذا فإننا نطالب بسحب كل هذه القيود على حرية تنقل المدنيين الفلسطينيين.

وتقف بنغلاديش وقفة ثابتة في التزامها الدستوري بدعم الشعوب الأكثر فقرا عبر العالم، وأيدت دائما القضية العادلة لتقرير مصير الشعب الفلسطيني. وندين الهجمات

عملية سلمية، كما تشهد الكثير من حركات تقرير المصير عبر التاريخ. ولا يعتقد وفدي أن العنف يمكن أن يوفر نهاية حقيقية للاحتلال أو أن يسهم إسهاماً مجدياً في الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك، تدعو ملديف كل أصحاب المصلحة إلى تجنب العنف واعتناق الحوار والتفاهم.

وفي الختام، لا تود ملديف أن ترى جيلا آخر من الفلسطينيين ينشأ تحت نير الاحتلال والحصار، اللذين يدمران الفقر المدقع والحرمان اللذين شوهدا على مدى الـ ٦٣ عاما الماضية.

وما برحنا ندعو الطرفين إلى العودة إلى محادثات السلام بغية تسوية خلافاتهما، ونحث جميع البلدان على دعم الركائز التي من شأنها أن توفر حلا دائما للتراع لشعوب تلك المنطقة. ونعتقد أن الحوار والمشاركة البناءة يخدمان قضية السلام بشكل أفضل من النبذ والعزلة. إن العنف لن يحقق السلام في الشرق الأوسط على الإطلاق. بل إنه سيثير مزيدا من العنف، ويريق المزيد من الدماء ويزيد الكراهية على الجانبين.

السيدة غيني (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بياي بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع المهم احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونود أن نؤكد من جديد تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني ودعمنا الثابت لكفاحه المشروع من أجل تقرير المصير. إن بنغلاديش ثابتة في موقفها إزاء التراع العربي الإسرائيلي، دعما لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

يؤيد وفد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز. لكننا، نظرا لأهمية الموضوع، نود إبراز بعض النقاط التي تشغلنا بصفة خاصة.

وبعد يوم واحد من اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نطالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات جادة لتخفيف محنة الأشقاء الفلسطينيين وإنعاش عملية السلام والسماح للقيم العالمية القائمة على الاحترام المتبادل وحقوق الإنسان والتعايش المتوائم للدول والحل السلمي للمنازعات بأن تسود في الشرق الأوسط.

في الختام نود أن نؤكد أن الأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تزال مسألة تثير لدينا بالغ القلق. ونعرب عن كامل تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونكرر تأكيد دعمنا القوي لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف في إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة عاصمتها القدس.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق في سياق هذه المناقشة الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن استئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل في أيلول/سبتمبر من هذه السنة كان فعلاً مبادرة قام بها الطرفان المعنيان وتستحق الإشادة، فضلاً عما قامت به جهات إقليمية ودولية أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء آخرون في الرباعية. ولكن تأسفنا عندما وصلت تلك المبادرة الشجاعة إلى طريق مسدود دونما رؤية واضحة لإحراز التقدم ما.

إن سياسات إسرائيل غير القانونية وممارساتها اللاإنسانية التي تستمر بإفلات من العقاب، تعيق إمكانية إنشاء دولتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنباً إلى جنب. ويتضح تعنت إسرائيل من الآتي.

أولا مواصلة وتوسيع أنشطة المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية مع الخطط الأخيرة لإنشاء أكثر من ١ ٥٠٠ وحدة استيطانية

على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وقتل الفلسطينيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال. وليس هناك ذريعة يمكن أن تبرر قتل المدنيين الأبرياء أو انتهاك القانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

تعتقد بنغلاديش أن استمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبناء الجدار العازل يهدد بعرقلة المفاوضات الجارية بشأن السلام. ومع استمرار البناء في الجدار وتجاهل فتوى محكمة العدل الدولية فإن الأرض المحتلة تقسم إلى أجزاء أصغر مما يؤثر كثيراً على إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقرة ومسألة ومستقلة.

يوجه وفدي الانتباه إلى أن إسرائيل بوصفها موقعة على الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على مسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال، لا يمكن قانونياً أو أخلاقياً أن تتصل عن كفالة حقوق الإنسان الأساسية للشعب تحت الاحتلال. والجمعية العامة ومجلس الأمن في قرارهما المتخذة على مر السنين أعادا تأكيد التزام إسرائيل هذا بكفالة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وتعتقد بنغلاديش أن التنفيذ التام والصادق للأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن هو وحده الذي يمكن أن يحل الأزمة الفلسطينية.

وتود بنغلاديش أن ترى فلسطين وقد أصبحت دولة ذات سيادة وذات حدود معترف بها وتعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. ونرحب في هذا الشأن بالمبادرات المتعددة الأطراف وخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخطة السلام العربية وجهود المجموعة الرباعية. وأكبر تحدٍ للسلام في الشرق الأوسط هو غياب بيئة تؤدي إلى الائتمان والثقة. ونأمل أن يبدي الطرفان المعنيان النية الصادقة في تحويل الرؤية القائمة على وجود دولتين إلى واقع.

ومن البديهي أن تلك الممارسات لا تعد غير قانونية وغير أخلاقية فحسب، بل متنافية مع هدف تحقيق سلام حقيقي ودائم. ولا يمكن لإسرائيل حجب أنظار المجتمع الدولي بمجرد تعديد الإجراءات المتخذة لتخفيف معاناة الفلسطينيين.

وبدلاً من ذلك، على إسرائيل أن تلي التطلعات الكبيرة للمجتمع الدولي بإنهاء هذا النزاع الدائم بتحسين الوضع الميداني ووقف بناء المستوطنات غير القانونية ورفع الحصار المفروض على غزة ومعالجة الاحتياجات الإنسانية وتحسين الجو للمفاوضات ضمن أمور أخرى. وفي ذلك الصدد، ناشد الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء المجموعة الرباعية الآخرين أن يقنعوا إسرائيل بوقف هذا التعنت في المواقف وبخاصة وقف المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. وترى ماليزيا أن تحقيق الوحدة السياسية فيما بين الفلسطينيين مهم أيضاً من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام وإعادة إعمار قطاع غزة.

أمس، احتفلنا أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالفلسطينيين الذين يعانون في كفاحهم العادل كي يعيشوا في جو من الحرية والكرامة في دولة يستطيعون أن يسموها دولتهم. وبإمكان الشعب الفلسطيني أن يعتمد على دعم ماليزيا الثابت في جهوده لإنشاء دولة فلسطين المستقلة السيادية وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد ريفارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لئن بقيت الحالة في الميدان هادئة إلى حد كبير منذ الصراع في غزة، لا تزال تُشنّ هجمات متفرقة بالصواريخ على إسرائيل من غزة، ونحن ندينها بقوة لأنها ترمي إلى إفشال محادثات السلام بقيادة الولايات المتحدة. ومن الأهمية بمكان ألا يعطى هؤلاء المخربون الفرصة لإخراج حظوظ السلام عن مسارها.

في أجزاء من القدس الشرقية و ٨٠٠ وحدة في مستوطنة آريل في الضفة الغربية.

ثانياً حالات الإحلاء القسري للشعب الفلسطيني وتدمير منازلها والهياكل الأساسية الأخرى مثل دور العبادة؛ ومصادرة الأراضي الفلسطينية بما في ذلك بناء الجدار العازل غير القانوني الذي يستمر تشييده رغم فتوى محكمة العدل الدولية بوقف تشييده؛ وإلغاء حقوق إقامة سكان القدس الفلسطينيين.

ثالثاً ما يقوم به المستوطنون المتطرفون الإسرائيليون من أعمال العنف وحالات الهجوم على المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية والأراضي والمحاصيل الزراعية فضلاً عن الاعتداء على دور العبادة والمقدسات الإسلامية والمسيحية. وتلك الأعمال الاستفزازية والوحشية مستمرة بلا هوادة.

رابعاً سجن الآلاف من الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال الفلسطينيين الذين يعانون من المعاملة السيئة والتعذيب من قبل السلطات الإسرائيلية.

خامساً فرض تدابير تشكل نوعاً من العقاب الجماعي الذي يمنع منعاً باتاً بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشمل تلك التدابير الحصار غير القانوني لغزة، الذي قيد عبور السلع الضرورية ودخول مواد البناء إلى الفئات المستضعفة، ووضع الآلاف من نقاط التفتيش والحواجر ونظام التصاريح فضلاً عن العوائق الأخرى التي تنتهك حقوق الفلسطينيين في حرية التنقل.

سادساً التشريعات الجديدة التي اعتمدها البرلمان الإسرائيلي يوم الاثنين الماضي، مما يتطلب إجراء استفتاء والحصول على موافقة ثلثي الأصوات بشأن أي اتفاق محتمل في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام.

(تكلم بالفرنسية)

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا)

(تكلمت بالإسبانية): في البداية، يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به وفد مصر بصفقتها رئيسة لحركة عدم الانحياز.

مرة أخرى، نجتمع هذه السنة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فبعد ٦٣ عاماً، لا تزال إسرائيل ترفض السلام وإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة. ويشهد المجتمع الدولي يوماً الرعب في عيون الأطفال الفلسطينيين، وصور المزارعين الفلسطينيين يتعلقون بأشجار الزيتون بعد طردهم من أراضيهم وديارهم التي ضحوا كثيراً لبنائها. ونشهد أيضاً آلام الأمهات اللواتي لا يستطعن رؤية أولادهن وهم يكبرون لأنهم إما يُغتالون أو يُسجنون.

والمأزق المفروض على مفاوضات السلام منذ أكثر من شهر هو مجرد أحدث دليل على أن نية إسرائيل الحقيقية لا تتمثل في تحقيق السلام. وبغية كفالة الفشل الكامل للمفاوضات، أصدر البرلمان الإسرائيلي في الآونة الأخيرة قانوناً، قدّمته الحكومة، يقضي بأن يُجرى استفتاء حول انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

ومنذ سنين، تعلن أشد الأصوات الإسرائيلية رجعيةً أن الحل الوحيد هو الحرب الدائمة. وتنفذ الحكومات المتعاقبة هذه السياسة بنجاح عن طريق الاحتلال القتال، والحصار المؤدي إلى الإبادة الجماعية، والتعذيب الجماعي لشعب بأسره. والصناعة العسكرية اليوم هي أكثر الصناعات ازدهاراً في إسرائيل.

وقد كان لدى إسرائيل دوماً القدرة الاقتصادية والعسكرية على ممارسة سياستها المتمثلة في شن حرب دائمة، بفضل شريك مهم زوّدها بالمواد الحربية، التي استعملتها لقتل أكثر من ١ ٥٠٠ فلسطيني بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأدت

إذا أريدَ محادثات السلام أن تنجح، فمن الملحّ أن تخاطر الأطراف من أجل السلام. ليس هذا بالأمر اليسير في جزء من العالم تتجذر فيه انعدام الثقة بشكل كبير، والأخطار أخطار فعلية. ولكنه بدون قيادة حقيقية ورؤية من أجل غدٍ أفضل، نعرف ما يجيئ لنا المستقبل - العنف وإراقة الدماء بلا نهاية من كلا الجانبين. فينبغي بذل كل جهد لكفالة ألا يحدث ذلك.

والمهم أن نذكر أن السلطة الفلسطينية أحرزت تقدماً حقيقياً في إصلاحاتها، وهو ما نشيد به. ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير. لهذا، من الواضح أن كندا تركز في مساعدتها على قطاعي الأمن والعدل. وفي الوقت نفسه، يجب على حكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها حيال المستوطنات وحيال انتقال الناس والبضائع.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال كندا تدرك أهمية دور الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في دعم عملية السلام. فوكالات الأمم المتحدة تظل في الطليعة لتقديم المساعدة إلى المحتاجين في المنطقة. ومع ذلك، ما فتئت كندا تشعر بالقلق إزاء عدد قرارات الأمم المتحدة التي تستفرد إسرائيل، فضلاً عن التركيز على الشرق الأوسط بشكل غير متناسب. ونعتقد بقوة، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن جهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ينبغي أن تكمل الجهود الرامية إلى كفالة بدء محادثات السلام من جديد، وههيئة المناخ الذي يفضي إلى النجاح.

مرة أخرى، تحث كندا الأطراف على القيام بكل ما تتطلبه العودة إلى المفاوضات المباشرة. فليس هناك، ببساطة، أي خيار معقول آخر.

لجنة للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبالمثل، إن القائد دانيال أورتيغا، رئيس نيكاراغوا، استقبل في بلدنا مؤخراً الناجين من أسطول الحرية، وقدم مفتاح المدينة إلى النائرة الفلسطينية ليلي خالد.

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذه السنة، تطلب نيكاراغوا حكومة وشعباً من البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تحوّل إعرابها عن الدعم والتضامن إلى عمل ملموس - ألا وهو الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

تود نيكاراغوا أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تأييدها الشديد للجمعية العامة على موقفها من مسألة الاعتراف بدولة فلسطينية حرة وذات سيادة، حيث كان ينبغي لذلك أن يتحقق منذ أكثر من ٦٠ عاماً. وهذا التزام، وينبغي أن ينال أولوية لدى الجمعية العامة للوفاء بمقاصد وأهداف هذه المنظمة كما تصورها واضعو الميثاق.

السيد كاباتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):

أما وقد احتفلنا بالأمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فأود أن أشارككم، سيدي والآخريين تهنئة الشعب الفلسطيني على هذا اليوم السعيد.

إن قضية فلسطين من بين أكثر المسائل حساسية وأقدمها في جدول أعمال الأمم المتحدة. وهي تمس كل مسائل السلم الدائم والتنمية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من سنوات من المناقشة وتكريس قدر كبير من الطاقة والموارد، لا يزال حل هذه المسألة بعيد المنال. وبالنظر إلى أنها أصبحت بندا دائماً في جدول أعمال الأمم المتحدة، ثمة خطورة في تناولها أحياناً بوصفها طقساً من الطقوس، وبذلك نفقد الطابع المتجدد والملح الجديدة به عن حق.

وتتشاطر الفلبين مع الشعب الفلسطيني مطامحه المشروعة في تحقيق العدالة والسلم والحرية. وما انفكت تؤيد في مداوات الجمعية العامة المنتظمة مسعى الفلسطينيين إلى

إلى قتل تسعة أشخاص أبرياء بدم بارد كانوا يشاركون في أسطول الحرية. وقبل كل شيء، إن تلك الدولة متواطئة في ضمان الإفلات من العقاب لإسرائيل، ولا سيما في مجلس الأمن، حيث تهدد الآن باستعمال حق النقض تجاه أي محاولة لإصدار إعلان من طرف واحد باستقلال الدولة الفلسطينية.

والسلام في الشرق الأوسط لا يتعلق بحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فحسب. فيجب أن يشمل أيضاً بالضرورة الحالتين في لبنان وسورية، اللذين لديهما كذلك أراضٍ محتلة. علاوة على ذلك، يجب أن يشمل جميع بلدان المنطقة. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أيضاً إزالة جميع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط. وهذا يعني أنه يجب على إسرائيل أن تقبل بترع السلاح النووي، وأن تصبح طرفاً في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ولن يكون ممكناً إيجاد مناخ من الثقة ما لم يحدث ذلك.

وتود نيكاراغوا مرة أخرى أن تؤكد من جديد على إدانتها الثابتة لقيام إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية، ومرتفعات الجولان السورية، والأرض اللبنانية، ولحصارها الإجرامي ضد الشعب الفلسطيني، وتطالب بأن تمتثل إسرائيل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

والتخفيف المفترض للحصار على قطاع غزة هو مجرد تدبير تجميلي لحرف الاهتمام الدولي. والبناء القائم للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ورفض تفكيك المستوطنات الموجودة ليسا سوى استهزاء بعملية السلام بهدف فرض الشروط على المفاوضات وتغيير التركيبة الديمغرافية والدينية لهذه الأراضي.

إن نيكاراغوا وفلسطين تحتفلان بانقضاء ٣٠ عاماً من العلاقات الدبلوماسية، وهناك عدد من مختلف الأحداث المخطط لها في بلدنا لهذا الغرض. وتشمل بعض هذه الأنشطة إعادة تفعيل الرابطة المجتمعية النيكاراغوية الفلسطينية، وإنشاء

السيد سيبانغول (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية):
سيدي الرئيس، أود أن أهنتكم على الاحترافية التي أدرتم بها هذه المداولات. ونشكركم على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

يؤيد وفدي البيان المتعلق بقضية فلسطين الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز.

نلتقي اليوم بعد أن احتفلنا بالأمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وبعد ١٦ عاما من إبرام اتفاق سلام يرمي إلى إنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. بذل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، جهودا كثيرة من أجل التوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين. ويود وفدي أن يرى استمرار المفاوضات السلمية التي أفضت يوما ما إلى الكثير من الأمل.

في ضوء الحالة السائدة، يكرر وفد زامبيا إيمانه بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة خاصة به داخل حدود كاملة وآمنة وذات سيادة، وفي العيش في سلام مع دولة إسرائيل، ويؤيد هذا الحق. إن وفدي، بصفتة بلدا يقيم علاقات مفيدة مع كل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، يحض الطرفين على اغتنام الزخم الناشئ عن تجدد التزام المجموعة الرباعية والدخول في مفاوضات نزيهة تؤدي إلى حل.

إن الفلسطينيين والإسرائيليين بحاجة إلى دعم مجلس الأمن، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والمجتمع الدولي بأسره لجمعهم حول طاولة المفاوضات. وبغية تحقيق هذه الأهداف، يحض وفدي جميع الأطراف على التقيد بقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني، وبكل قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمسألة.

وتسلم زامبيا بالعمل الهام الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي جميع

الحكم الذاتي وتقرير المصير، وكذلك إنشاء وطن فلسطيني. وأعربت الفلبين أيضا مرارا وتكرارا عن تأييدها للرفع الكامل وغير المشروط للحصار الذي تفرضه دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما قطاع غزة. ونرى أن الحصار غير مجدٍ ولا يؤدي إلا إلى فرض عقوبة جماعية على أشخاص مدنيين تعيسى الحظ، ولا سيما النساء والأطفال.

وترحب الفلبين باستئناف المحادثات التي طال أمدها بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل، وتأمل، على الرغم من العقبات والعراقيل التي تقف في طريق المستقبل، أن يتحقق انفراج وفي الوقت المناسب. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل وتقديم التضحيات. وتحث الفلبين الطرفين كليهما على العمل معها للتوصل إلى سلم دائم. وبطبيعة الحال، تكتسي المساعدة الدولية المقدمة من المجتمع الدولي أهمية أكبر من أي وقت مضى. ولن يتسنى للشعب الفلسطيني أن يتبوأ مكانه الصحيح بين مجتمع الدول إلا بإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع جيرانها في سلام وأمن.

فلنركز انتباهنا على حقيقة مفادها أن من مصلحتنا جميعا إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين. وقد تظل قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال العام القادم، وربما لسنوات مقبلة، ولكن ينبغي لها أن تلهمنا العمل بجد أكبر وألا تجعل اليأس والتعاس يستبدان بنا. والفلبين مستعدة للتعاون والعمل مع الدول الأعضاء المتماثلة التفكير للتوصل إلى حل جيد لقضية فلسطين، ليس بسبب أهميتها للاستقرار والتقدم في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا لمصلحة العالم بأسره.

الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونود أن نضم صوتنا إلى الأصوات العديدة الأخرى التي تطالب بتعاون إسرائيل وزيادة دعم الأمم المتحدة للأونروا لتيسير التنفيذ السلس لولايتها. وكما يدرك الجميع في هذه القاعة، فإن أعمال الأونروا في فلسطين بمثابة حبل النجاة للسكان في جميع الأراضي المحتلة.

في نهاية هذه المناقشة، يود وفدي مرة أخرى، كما فعل في الماضي، أن يؤكد من جديد التزامه بجميع الجهود المؤدية إلى حل تفاوضي للتراخ الإسرائيلي الفلسطيني، حل يقبل به الجميع. وفي هذا الصدد، ستبقي زامبيا على نمط تصويتها السابق على مشاريع القرارات المدرجة في جدول الأعمال المعروضة علينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة ممارسة لحق الرد. إلا أنني اقترح، نظرا لصعوبات تقنية تأجيل بيانه إلى جلسة مقبلة.

رفعت الجلسة ١٢/٣٠.